

المعيار الشرعي رقم (26)

التأمين الإسلامي

المحتوى

رقم الصفحة	
435	التقديم
436	نص المعيار
436	نطاق المعيار
436	1. تعريف التأمين الإسلامي وتميزه عن التأمين التقليدي
436	2. التكيف الفقهي للتأمين الإسلامي
437	3. العلاقات التعاقدية في التأمين الإسلامي
437	4. مبادئ التأمين الإسلامي وأسسها الشرعية
438	5. أنواع التأمين الإسلامي
438	6. الاشتراك في التأمين
439	7. التزامات المشترك في التأمين الإسلامي
439	8. الشروط في وثائق التأمين الإسلامي
439	9. التزامات الشركة المساهمة وصلاحياتها
440	10. التزامات الشركة المساهمة وصلاحياتها
440	11. التعويض
441	12. الفائض التأميني
441	13. انتهاء وثيقة التأمين
441	14. تاريخ إصدار المعيار
442	اعتماد المعيار

اللاحق

443	(أ) نبذة تاريخية عن المعيار
445	(ب) مستند الأحكام الشرعية
450	(ج) التعريفات

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

التقديم

يهدف معيار التأمين الإسلامي إلى بيان الأحكام الشرعية للتأمين الإسلامي، وخصائصه، وأركانه، ومبادئه، وأنواعه، ووضع الضوابط التي يجب مراعاتها من قبل المؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسة / المؤسسات)^{١)}.

والله الموفق.

١) استخدمت كلمة "المؤسسة / المؤسسات" اختصاراً عن المؤسسات المالية الإسلامية ومنها شركات التأمين والتكافل وشركات إعادة التأمين أو إعادة التكافل.

نص المعيار

1. نطاق المعيار

يتناول هذا المعيار التأمين الإسلامي، من حيث تعريفه ، وتكيفه ، وخصائصه، ومبادئه، وأركانه، وأنواعه، وتميزه عن التأمين التقليدي، ووضع الضوابط التي يجب مراعاتها في المؤسسات المالية الإسلامية. ولا يتناول الضمان الاجتماعي المنظم من الدولة.

2. تعریف التأمين الإسلامي وتمیزه عن التأمين التقليدي

التأمين الإسلامي هو اتفاق أشخاص يتعرضون لأخطر معينة على تلافي الأضرار الناشئة عن هذه الأخطار، وذلك بدفع اشتراكات على أساس الالتزام بالtribut، ويكون من ذلك صندوق تأمين له حكم الشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، (صندوق) يتم منه التعويض عن الأضرار التي تلحق أحد المشتركين من جراء وقوع الأخطار المؤمن منها ، وذلك طبقاً للوائح والوثائق . ويتولى إدارة هذا الصندوق هيئة مختارة من حلة الوثائق ، أو تدیره شركة مساهمة بأجر تقوم بإدارة أعمال التأمين واستئثار موجودات الصندوق . وأما التأمين التقليدي فهو عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه، وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يؤثر فيها الغرر ، وحكم التأمين التقليدي أنه حرم شرعاً.

3. التكيف الفقهي للتأمين الإسلامي

التأمين الإسلامي يقوم على أساس الالتزام بالtribut من المشتركين لصالحتهم، وحماية مجموعهم بدفع اشتراكات يتكون منها صندوق التأمين الذي تدیره هيئة مختارة من حلة الوثائق، أو تدیره الشركة المساهمة المرخص لها بمارسة خدمات التأمين، على أساس الوكالة بأجر ، وتقوم الهيئة المختارة من حلة الوثائق أو الشركة باستئثار موجودات التأمين على أساس المضاربة أو الوكالة بالاستئثار.

1 / 3 تختص الشركة المساهمة المديرة للتأمين برأس مالها وعوائده، والأجر الذي تأخذه عن الوكالة ، ونسبتها المحددة من الربح الحق عن استئثار موجودات التأمين على أساس المضاربة، أو الأجر المحدد على أساس الوكالة بالاستئثار، وتتحمل الشركة جميع مصروفاتها الخاصة بأعمالها، ومن تلك المصروفات مصروفات استئثار موجودات التأمين.

2 / 3 يختص صندوق حلة الوثائق بالاشتراكات وعوائدها وما يتم تكوينه من مخصصات واحتياطيات متعلقة بالتأمين وبالفائض التأميني، وتحمّلون جميع المصروفات المباشرة المتعلقة بإدارة عمليات التأمين.

4. العلاقات التعاقدية في التأمين الإسلامي

في التأمين الإسلامي ثلث علاقات تعاقدية:

(أ) علاقة المشاركة بين المساهمين التي تكون بها الشركة من خلال النظام الأساسي وما يتصل به ، هي عقد المشاركة إذا كانت تدير شركة . وينظر المعيار الشرعي رقم (12) بشأن الشركة (المشاركة) الشركات الحديثة .

(ب) العلاقة بين الشركة وبين صندوق حملة الوثائق هي علاقة الوكالة من حيث الإدارة ، أما من حيث الاستئثار فهي علاقة مضاربة ، أو وكالة بالاستئثار .

(ج) العلاقة بين حملة الوثائق وبين الصندوق عند الاشتراك هي علاقة التزام بالtribut ، والعلاقة بين المستفيد وبين الصندوق عند التعويض هي علاقة التزام الصندوق بتعويض الضرر حسب الوثائق واللوائح .

5. مبادئ التأمين الإسلامي وأسسها الشرعية

يقوم التأمين الإسلامي على المبادئ والأسس الشرعية الآتية التي يجب أن ينص عليها في النظام الأساسي للشركة ، أو في اللوائح ، أو في الوثائق :

١/٥ الالتزام بالtribut: حيث ينص على أن المشترك يتبرع بالاشتراك وعواواده لحساب التأمين لدفع التعويضات ، وقد يلتزم بتحمل ما قد يقع من عجز حسب اللوائح المعتمدة .

٢/٥ قيام الشركة المنظمة للتأمين بإنشاء حسابين متفصلين أحدهما خاص بالشركة نفسها: حقوقها والتزاماتها ، والأخر خاص بصندوق (حملة الوثائق) حقوقهم والتزاماتهم .

٣/٥ الشركة وكيلة في إدارة حساب التأمين ، ومضاربة أو وكيلة في استئثار موجودات التأمين .

٤/٥ يختص حساب التأمين بموجودات التأمين وعواواده استئثارتها ، كما أنه يتحمل التزاماتها .

٥/٥ يجوز أن تشتمل اللوائح المعتمدة على التصرف في الفائض بما فيه المصلحة حسب اللوائح المعتمدة مثل تكوين الاحتياطيات ، أو تخفيض الاشتراكات ، أو التبرع به لجهات خيرية ، أو توزيعه أو جزء منه على المشتركين على أن لا تستحق الشركة المديمة شيئاً من ذلك الفائض .

٦/٥ صرف جميع المخصصات المتعلقة بالتأمين ، والفوائض المتراكمة في وجوه الخير عند تصفيه الشركة .

٧/٥ أفضلية مشاركة حملة الوثائق في إدارة عمليات التأمين من خلال إيجاد صيغة قانونية مناسبة لممارسة حقوقهم في الرقابة ، وحماية مصالحهم ، مثل تمثيلهم في مجلس الإدارة .

٨/٥ التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها واستئثارتها ، وبخاصة عدم التأمين على المحرمات ، أو على أغراض غير مرخصة شرعاً .

٩/٥ تعيين هيئة رقابة شرعية تكون فتاواها ملزمة للشركة ، ووجود إدارة رقابة وتدقيق شرعى داخلى .

6. أنواع التأمين الإسلامي

1/6 التأمين على الأشياء: وهو يقوم على تعويض الضرر الفعلي، ويستوعب التأمين من الحريق، والسيارات، والطائرات، والمسؤولية، وخيانة الأمانة، وغيرها. وينظر المعيار الشرعي رقم (5) بشأن الضمانات البند

.4/7

2/6 التأمين على الأشخاص في حالتي العجز أو الوفاة المسمى أحياناً بالتكافل، ويقابله (التأمين التقليدي على الحياة).

1/2/6 يتم التأمين في حالتي العجز أو الوفاة عن طريق ما يأتي:

1/1/2/6 طلب اشتراك بين فيه جميع أحوال الشخص وصفاته المطلوبة للتأمين عليه، والتفاصيل الخاصة بها للمشتراك وما عليه.

1/1/2/6 تحديد مقدار الاشتراك (اشتراك التأمين).

1/1/2/6 تحديد مقدار المزايا التي تدفع للمستفيد حسب الاتفاق.

2/2/6 في حالة الوفاة توزع المستحقات المتعلقة بالتكافل طبقاً لما يحدد في الوثائق من أشخاص أو جهات أو أغراض بعد موت المشترك، حسب ما هو منظم في اللوائح المعتمدة من هيئة الرقابة الشرعية، أما إن وجدت أرصدة استئثار فتوزع على الورثة طبقاً لأحكام الميراث الشرعية.

3/2/6 يشترط في التأمين لحالة الوفاة أن ينص في وثيقة التأمين على أن المخصص له مبلغ التأمين (المستفيد)، أو الوارث يسقط حقه إذا كانت الوفاة بسبب القتل إذا ثبت أن له يداؤ فيه.

7. الاشتراك في التأمين

1/7 يجوز اشتراك غير المسلمين مع المسلمين في التأمين بأنواعه.

2/7 يمكن تحديد الاشتراك حسب المبادئ الأخلاقية المبنية على الأسس الفنية للإحصاء ، مع مراعاة كون الخطير ثابتاً أو متغيراً، ومتى تناوب الاشتراك مع الخطير نفسه، ونوعه، ومدته، ومبلغ التأمين.

3/7 يشترط في الخطير المؤمن منه أن يكون محظوظاً، لا متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وأن لا يكون متعلقاً بمحظوظ.

8. التزامات المشترك في التأمين الإسلامي

يجب على المشترك (المستأمن) ما يأقى:

- 1/ تقديم البيانات الالزمة المتعلقة بالخطر المؤمن منه، وإبلاغ الشركة بما يستجد من ظروف تؤدي إلى زيادة الخطير بعد إبرام العقد، وإذا ثبت تعمد المشترك التدليس أو التغريب أو تقديم البيانات الكاذبة فيحرم من التعويض كلياً أو جزئياً، أما إذا ثبت أن تقديم البيانات المخالفة للواقع تم على سبيل الخطأ فإنه يستحق التعويض بالقدر المطابق للبيانات التي ثبتت صحتها.
- 2/ دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة المنتفق عليها، وفي حالة امتناع المشترك أو تأخره عن دفع الاشتراكات في أوقاتها المحددة يكون للشركة الحق في إنهاء الوثيقة، أو إجباره على الدفع عن طريق القضاء.
- 3/ إخطار الشركة باعتبارها وكيلة عن صندوق حلة الوثائق بتحقق الخطير المؤمن منه خلال الفترة المنتفق عليها في وثيقة التأمين، وإذا لم يتم فيها تحديد المدة فيجب عليه الإخطار خلال مدة مناسبة، وإذا لم يقم المشترك بهذا الإخطار يكون للشركة الحق في مطالبة المشترك بالتعويض بقدر ما أصاب حساب التأمين من ضرر فعلي بسبب إخلاله بهذا الالتزام.

9. الشروط في وثائق التأمين الإسلامي

- 1/ لا مانع شرعاً من اشتراط شروط خاصة بالمدد، أو عدم التحمل في حالات معينة، مثل حالة عدم الإبلاغ عن الحادث، أو أن يتحمل المشترك مبلغاً معيناً من التعويض، وتصبح هذه الشروط النصوص عليها في وثائق التأمين واجبة الوفاء بها ما دامت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومقتضى الاتفاق.
- 2/ يجوز النص في وثيقة التأمين على حالات الاستثناء من التعويض بشرط مراعاة العدالة في الاستثناءات، وحفظ الحقوق، واستبعاد الشروط التسفية.

10. التزامات الشركة المساهمة وصلاحياتها

- 1/ على الشركة القيام بإدارة عمليات التأمين من إعداد وثائق التأمين، وجمع الاشتراكات، ودفع التعويضات، وغيرها من الأعمال الفنية مقابل أجرة معلومة ينص عليها في العقد حتى يعتبر المشترك قابلاً بها بمجرد التوقيع عليه.
- 2/ ينطأ تصرف إدارة الشركة بتحقيق المصلحة، ولا تضمن إلا بالتعدي، أو التقصير، أو مخالفة الشروط.
- 3/ تتحمل الشركة المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخصل استئثاراً أموها.

- 4 / 10 يقتطع الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال، ولا يجوز اقتطاع جزء من أموال حلة الوثائق أو أرباحها لصالح المساهمين .
- 5 / 10 يجوز تقييماً مصلحة حلة الوثائق أن يقتطع جزء من أموالهم، أو أرباحها احتياطيات، أو خصصات متعلقة بصناديق التأمين على أن لا تؤول إلى المساهمين، وما يترافق في حساب التأمين يصرف في وجوه الخير عند التصفية .
- 6 / 10 ترجع الشركة على المسئول عن الحادث إذا كان تحقق الخطر المؤمن منه بفعل شخص ثبتت مسؤوليته التعاقدية أو التقصيرية أو بفعل من في حكمه، وبذلك تتحمل الشركة عمل المشترك في جميع الدعاوى والحقوق الخاصة بالموضوع، ومام تم تحصيله يكون للصناديق .
- 7 / 10 إذا استمرت الشركة أموال حلة الوثائق على أساس المضاربة فإن الشركة تتحمل ما يتحمله المضارب، وينظر المعيار الشرعي رقم (13) بشأن المضاربة، وإذا استمرت على أساس الوكالة بالاستئجار فإنه يطبق حكم الوكالة بأجر، وينظر المعيار الشرعي رقم (23) بشأن الوكالة .
- 8 / 10 في حالة عجز موجودات التأمين عن سداد التعويضات المطلوبة، وعدم كفاية تعويضات شركات إعادة التأمين فإنه يجوز للشركة أن تسد العجز من تمويل مشروع أو قرض حسن، على حساب صندوق التأمين، وتغطي الالتزامات الناشئة عن العجز الحادث في سنة ما من فائض السنوات التالية ، كما يجوز للشركة مطالبة حلة الوثائق بما يسد العجز إذا التزموا بذلك في وثيقة التأمين.
- 9 / 10 يتحمل حساب التأمين جميع المصروفات والعمولات الخاصة بأنشطة التأمين.
- 10 / 10 لا مانع شرعاً من إجراء المصالحة بين الشركة وبين المتبين في الضرر بما يحقق المصالحة للمشترين، وفقاً لأحكام الصلح المقررة شرعاً .

11. التعويض

- 1 / 11 يعطى للمشتراك الأقل من قيمة الضرر وبلغ التأمين حسبما ينص عليه في اللوائح .
- 2 / 11 عدم الجمع بين التعويض، وما استحق للمشتراك في ذمة الغير بسبب الضرر.
- 3 / 11 عدم الجمع بين تعويضين أو أكثر من شركات التأمين عن الضرر نفسه.
- 4 / 11 يقتصر التعويض على الخسائر التي تصيب المشترك في التأمين على الأشياء حسبما هو منصوص عليه في اللوائح ، ويشمل التعويض الخسائر التالية التي يمكن تقديرها تقديرآ سليماً بحسب الضرر الفعلي.

12. الفائض التأميني

- 1/12 الفائض التأميني جزء من موجودات حساب التأمين ، ويتم التصرف فيه حسباً ورد في البند (5/5).
- 2/12 في حال توزيع الفائض أو جزء منه على حملة الوثائق يتم بإحدى الطرق الآتية، على أن ينص على الطريقة المختارة منها في اللوائح، وهي:
- (أ) التوزيع على حملة الوثائق بنسبة اشتراكهم دون تفرقة بين من حصل على تعويضات ومن لم يحصل خلال الفترة المالية.
 - (ب) التوزيع على حملة الوثائق الذين لم يحصلوا على تعويضات أصلاً خلال الفترة المالية، دون من حصلوا على تعويضات.
 - (ج) التوزيع على حملة الوثائق بعد حسم التعويضات المدفوعة لهم خلال الفترة المالية.
 - (د) التوزيع بأي طريقة أخرى تقرها هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة.

13. انتهاء وثيقة التأمين

تنهي وثيقة التأمين بإحدى الحالات الآتية:

- 1/13 انتهاء المدة المتفق عليها في وثيقة التأمين، ويجوز في التأمين على الأشياء النص على تجديد العقد من تلقاء نفسه إذا لم يقم المشترك قبل انتهاء المدة بزمن محدد يبلغ الشركة برغبته في عدم تجديد العقد.
- 2/13 إنتهاء الوثيقة من قبل الشركة أو المشترك في حال النص على حق أي منها في الإنتهاء بارادة منفردة.
- 3/13 هلاك الشيء المؤمن عليه هلاكاً كلياً في التأمين على الأشياء دون الإخلال بحق المشترك في التعويض بشرطه.
- 4/13 وفاة المؤمن عليه في التأمين على الأشخاص (على الحياة) دون الإخلال بحق المستفيد في مزايا التأمين بشرطه.

14. تاريخ إصدار المعيار

صدر هذا المعيار بتاريخ 12 جمادى الأولى 1427 هـ = 5 حزيران (يونيو) 2006 م.

اعتبار المعيار

اعتمد المجلس الشرعي معيار التأمين الإسلامي في اجتماعه (16) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 7 - 12 جمادى الأولى 1427 هـ الموافق 3 - 9 حزيران (يونيو) 2006 م.

أعضاء المجلس الشرعي

رئيساً	1 - الشيخ / محمد تقي العثيماني
نائباً للرئيس	2 - الشيخ / عبد الله بن سليمان المنيع
عضوأ	3 - الشيخ / الصديق محمد الأمين الضرير
عضوأ	4 - الشيخ / عجيل جاسم النشمي
عضوأ	5 - الشيخ / عبد الرحمن بن صالح الأطرم
عضوأ	6 - الشيخ / غزالى بن عبد الرحمن *
عضوأ	7 - الشيخ / العياشي الصادق فداد *
عضوأ	8 - الشيخ / عبد المستار أبو غلة
عضوأ	9 - الشيخ / أحمد علي عبد الله
عضوأ	10 - الشيخ / حسين حامد حسان *
عضوأ	11 - الشيخ / نظام محمد صالح يعقوبي
عضوأ	12 - الشيخ / محمد داود بكر *
عضوأ	13 - الشيخ / محمد علي التسخيري *
عضوأ	14 - الشيخ / محمد علي القرني
الأمين العام / مقرراً	15 - الدكتور / محمد نضال الشعار

ملحق (أ)

نبذة تاريخية عن إعداد المعيار

قرر المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (8) المنعقد في الفترة من 28 صفر - 4 ربيع الأول 1423هـ الموافق 11 - 16 أيار (مايو) 2002م، في مكة المكرمة إصدار معيار شرعي بشأن التأمين الإسلامي.

وفي يوم 12 جمادى الأولى 1424هـ = 12 تموز (يوليو) 2003م، قررت لجنة المعايير الشرعية تكليف مستشار شرعي لإعداد مسودة مشروع معيار التأمين الإسلامي.

وفي الاجتماع رقم (10) للجنة المعايير الشرعية رقم (1) الذي عقد بتاريخ 23 و 24 جمادى الآخرة 1424هـ = 23 و 24 تموز (يوليو) 2003م في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية ناقشت اللجنة الدراسة الشرعية، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات، وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

وفي الاجتماع رقم (11) للجنة المعايير الشرعية رقم (1) الذي عقد بتاريخ 25 و 26 صفر 1425هـ = 15 و 16 نيسان (أبريل) 2004م في مملكة البحرين ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار، وطلبت من المستشار إدخال التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات، وما أبداه الأعضاء من ملاحظات، كما ناقشت اللجنة مسودة مشروع المعيار في اجتماعها رقم (12) المنعقد بتاريخ 28 ربيع الآخر 1425هـ = 16 حزيران (يونيو) 2004م، في دبي (الإمارات العربية المتحدة)، وأدخلت التعديلات اللازمة في ضوء ما تم من مناقشات، وما أبداه الأعضاء من ملاحظات.

عرضت مسودة مشروع المعيار المعدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (13) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة 26 شعبان 1425هـ = 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2004م - الجمعة 1 رمضان 1425هـ = 15 تشرين الأول (أكتوبر) 2004م، وأدخل تعديلات على مسودة مشروع المعيار.

ناقشت المجلس الشرعي رقم (14) بتاريخ 21-23 ربيع الأول 1426هـ الموافق 30 نيسان (أبريل) - 2 أيار (مايو) في مدينة دبي (الإمارات العربية المتحدة) مسودة مشروع المعيار وقرر المجلس في ضوء ما تم من مناقشات، وما أبداه الأعضاء من ملاحظات إحالة مسودة المعيار إلى لجنة المعايير الشرعية رقم (1) لدراسته.

ناقشت اللجنة رقم (1) مسودة مشروع المعيار في اجتماعها رقم (17) المنعقد في المنامة - مملكة البحرين بتاريخ 5-4-5
شعبان 1426 هـ = 9 أيلول (سبتمبر) 2005 م.

عرضت مسودة مشروع المعيار معدلة على المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (15) المنعقد في مكة المكرمة في الفترة من 22-22
26 شعبان 1426 هـ الموافق 26-3 أيلول (سبتمبر) 2005 م وقرر إرسالها إلى ذوى الاختصاص والاهتمام للتلقى ما
يليو لهم من ملاحظات تمهيداً لمناقشتها في جلسة الاستماع.

عقدت الهيئة جلسة استماع في مملكة البحرين بتاريخ 1 صفر 1427 هـ الموافق 1 آذار (مارس) 2006 م، وحضرها ما يزيد
عن ثلاثين مشاركاً يمثلون البنك المركزي، والمؤسسات، ومكاتب المحاسبة، وفقهاء الشريعة ، وأساتذة الجامعات ،
وغيرهم من المعنين بهذا المجال، وقد تم الاستماع إلى الملاحظات التي طرحت خلال الجلسة ، وقام أعضاء لجتي المعايير
الشرعية رقم (1) و(2) بالإجابة عن الملاحظات، والتعليق عليها .

ناقشت لجنة الصياغة في اجتماعها المنعقد في مملكة البحرين بتاريخ 1 صفر 1427 هـ الموافق 1 آذار (مارس) 2006 م
الملاحظات التي أبديت خلال جلسة الاستماع ، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة .

ناقشت المجلس الشرعي في اجتماعه رقم (16) المنعقد في المدينة المنورة في الفترة من 7 - 12 جمادى الأولى 1427 هـ الموافق
3-9 حزيران (يونيو) 2006 م التعديلات التي اقترحتها لجنة الصياغة ، وأدخلت التعديلات التي رأتها مناسبة ، واعتمد
هذا المعيار بالإجماع في بعض البنود ، وبالأغلبية في بعضاها ، على ما هو مثبت في محاضر جلسات المجلس .

ملحق (ب)

مستند الأحكام الشرعية

* مستند حرمة التأمين التجاري أنه يتضمن الغرر المنهي عنه، حيث روى مسلم وأصحاب السنن وغيرهم بسندهم

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ بَيعِ الْغَرَرِ)“.

والغرر فسره الفقهاء بعدة تعاريفات تتلخص في أنه: المجهول العاقبة أي ما خفيت عاقبته، وطوبت مغبته، وانطوى أمره“.

وكذلك شبه بالرهان أو المقامرة عند بعض الفقهاء المعاصرين“.

وقد صدرت بحربته قرارات من المجامع الفقهية، منها القرار الصادر عن المجمع الفقهي الإسلامي في دورته الأولى عام 1398 هـ المؤكدة لقرار مجلس هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية في دورته العاشرة بالرياض في 4/4/1397 هـ وقرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي رقم 9(2).

* مستند مشروعية التأمين التعاوني التبادلي والاجتماعي أنه قائم على التعاون والتبرع ، وليس على أساس المعاوضة، ومن المعلوم لدى الفقهاء أن الغرر غير مؤثر في عقود التبرعات عند المالكية، وتدل على هذه المشروعية الآيات الكثيرة والأحاديث الدالة على الأمر بالتعاون.

وقد صدر بمشروعية قرارات من جمجم البحوث الإسلامية التابع للأزهر الشريف، وقرار جمجم الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي المشار إليه آنفًا، وقرار جمجم الفقه الإسلامي الدولي 9(2) حيث نص على: (أن العقد الذي يحترم أصول التعامل الإسلامي هو عقد التأمين التعاوني القائم على أساس التبرع والتعاون ...) كما أنه لم يختلف في جوازه أحد من فقهاء العصر“.

(2) صحيح مسلم، كتاب البيوع (3/1153) وسنن أبي داود (2/228) الحديث رقم 3367 والنسائي (2/217) وأبي ماجه (2/739) والترمذى (3/532) والدارمى (2/167) والمرطا (2/664) وأحمد (1/203، 367، 459) والبيهقي (5/226) ومصنف ابن أبي شيبة (8/194) القسم الثاني.

(3) مراجع: شرح المتنية مع فتح القيدير (5/192) وتبين الحقائق (4/46) والنماج والاكيل (4/562) وفتح العزيز بهاشم المجموع (8/127) ومتطلبات أولي النهى (2/25) والقواعد التوراتية ص 116 ونظريه العقد ص 224، ويراجع الشيخ الصديق الشرير: كتابه القيم عن الغرر وأثره في العقود، ط. ملسة صالح كامل للرسائل الجامعية ص 94.

(4) مراجع: د. حسين حامد: الغرر ص 72.

(5) ثروى الهيئة الشرعية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار، الفتوى رقم 40.

ترجع أسباب حل التأمين التكافلي، وحرمة التأمين التجاري -إضافة إلى ما سبق- إلى الفروق الجوهرية الآتية:

(أ) أن التأمين التقليدي عقد معاوضة مالية يستهدف الربح من التأمين نفسه، وتطبق عليه أحكام المعاوضات المالية التي يؤثر فيها الغرر، وحكم التأمين التقليدي أنه حرم شرعاً. وأما التأمين التكافلي فهو التزام تبرع ولا يؤثر فيه الغرر.

(ب) الشركة في التأمين الإسلامي وكيلة في التعاقد عن حساب التأمين في حين أنها طرف أصلي في التأمين التجاري، وتعاقد باسمها.

(ج) الشركة في التأمين التجاري تملك الأقساط في مقابل التزامها بمبلغ التأمين، أما الشركة في التأمين الإسلامي فلا تملك قيمة الاشتراك، لأن الأقساط تصبح ملوكه لحساب التأمين.

(د) ما يتبقى من الأقساط وعوائدها -بعد المصاريف والتعويضات- يبقى ملكاً لحساب حلة الوثائق، وهو الفائز الذي يوزع عليهم، ولا يتصور هذا في التأمين التجاري، لأن الأقساط تصبح ملوكاً للشركة بالعقد والقبض، بل يعتبر إيراداً وريحاً في التأمين التجاري.

(هـ) عوائد استئجار أصول الأقساط بعد حسم نسبة المضاربة للشركة تعود إلى حساب حلة الوثائق في التأمين الإسلامي، وهي تعود للشركة في التأمين التجاري.

(و) يستهدف التأمين الإسلامي تحقيق التعاون بين أفراد المجتمع، ولا يستهدف الربح من عملية التأمين، في حين أن التأمين التجاري يستهدف الربح من التأمين نفسه.

(ز) أرباح الشركة في التأمين الإسلامي تعود إلى استئجارتها لأموالها، وحصتها من ربح المضاربة، حيث هي مصارب، وحساب التأمين رب المال.

(حـ) المشترك والمؤمن في التأمين الإسلامي في حقيقتها واحد، وإن كانوا مختلفين في الاعتبار، وهما في التأمين التجاري مختلفان تماماً.

(طـ) الشركة في التأمين الإسلامي ملتزمة بأحكام الشريعة، وفتواوى هيتها الشرعية، وأما التأمين التجاري فليس فيه التزام بأحكام الشريعة.

(يـ) المخصصات التي أخذت من الصندوق وينتسب إلى تصفية الشركة تصرف في وجه الخير، ولا تعطى للمساهمين، في حين أنها تعود إليهم في التأمين التجاري.

* مستند كون عقد التأمين عقداً تبرعياً لازماً للعقود، هو أنه يكيف على أساس النهد^(٥)، أو الالتزام بالتعبر. وقد وردت آثار عن علي وابن مسعود أنها قالا: (إلهة جائزة إذا كانت معلومة قبضت أو لم تقبض) كما ورد عن أبي بكر

(٥) فقد ترجم البخاري في صحيحه -مع الفتح- (٩/١٢٨): باب الشركة في الطعام والنهد، والعروض، قال: (...نَاهِمْ بِرِّ الْمُسْلِمِينَ فِي النَّهِدِ بِأَسَاسًا أَنْ يَاكِلْ هَذَا بَعْضًا، وَهَذَا بَعْضًا، ثُمَّ أَوْرَدَ أَحَادِيثَ تَدْلِيلَ عَلَى ذَلِكَ قَالَ ابْنُ حَمْرَةَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (٩/١٢٩): (النَّهِدُ: بَكْسُ الْغَنَمِ وَتَحْجِهُ: إِخْرَاجُ الْقَوْمِ نَقْطَاهُمْ عَلَى قَدْرِ عَدْدِ الرَّقَبَةِ) حَبَّثَ

وومنه ما يدل على أن المهمة لا تلزم إلا بالقبض^(١)، فجمع مالك بين هذه الآثار بأن حل آثار علي وابن مسعود وغيرهما في لزوم العقد على أن العقد من حيث هو عقد لازم، وحمل آثار أبي بكر وعمر على أن القبض شرط ل تمام العقد، وأن ذلك كان لسد الذريعة التي ذكرها عمر رضي الله عنه^(٢). ويدل على ذلك أيضاً قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: (الذي يعود في هبة كالكلب يرجع في قيئه)^(٣).

* مستند أن الشركة غير ضامنة، أنها وكيلة، والوكيل بإجماع الفقهاء غير مسؤول إلا في حالات التعدي، أو التقصير، أو خالفة الشروط.

* مستند ضرورة ذكر المبادئ التسعة (المبيتة في البند 5) في النظام الأساسي هو لتحقيق التبرع في العقود، وتأصيل هذا الجانب الأساسي في الشركة حتى يكون التأمين فيها تأميناً تعاونياً مشروعًا، إذ بدونها يكون تأميناً قائماً على المعاوضة التي يؤثر فيها الغرر - كما سبق - حيث إن هذه المبادئ تبين الفروق الجوهرية بين التأمين الإسلامي، والتأمين التجاري، وقد صدرت ببيان هذه الفروق فتاوى صادرة من ندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي الفتوى رقم (12/11)، وفتاوى الهيئة الشرعية لشركة الراجحي الفتوى رقم (3/42)، وفتاوى الهيئة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي، ولشركة التأمين الإسلامية بالأردن^(٤).

* مستند أركان العقد وشروطه هو طبيعة العقد الملزם للطرفين في الفقه الإسلامي وخصوصية عقد التأمين من حيث محل التأمين.

* مستند ضرورة التزام المؤمن والمستأمين بالتزاماتها هو مقتضى كون العقد لازماً، واعتبار عقد التأمين عقداً ملزماً، ووجوب الالتزام بالشروط التي اتفق عليها العقدان ما لم تكن خالفة لنصوص الكتاب والسنة، ويدل على ذلك الآيات والأحاديث الواردة الدالة على وجوب الالتزام بالعقود والشروط، ومنها قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود...) وقول النبي صلى الله عليه وسلم: (المسلمون عند شروطهم)^(٥).

يدفع كل واحد منهم بمقدار ما دفعه صاحبه، ولكنه قد يتحقق عليه أكثر، ومع ذلك لما يبقى في الأخير يوضع عليهم إن لم يدخلوه لسفرة أخرى، وهذا هو عنين الفائض، أو مثله تماماً.

(7) انظر: الموطأ (2/468) ونصب الرأية (4/122).

(8) بداية المجتهد (2/534).

(9) رواه البخاري في صحيحه (5/190) ومسلم الحديث رقم 1622.

(10) يراجع: فتاوى التأمين ط. بمجموعه دلة البركة ، مراجعة د. عبدالستار أبو غنة ، ود. مزال الدين محمد خروجة من 99-108.

(11) سورة المائدة / الآية ١

(12) رواه البخاري في صحيحه تعليقاً بصيغة الجزم (فتح الباري 4/451) والترمذمي - مع تفه الأحوذني - (4/584) وقال: حديث حسن صحيح.

* مستند تنظيم العلاقة بين الشركة وحساب التأمين على أساس الأجر، أو بدونه، عقد الوكالة الذي يجوز بالإجماع بأجر ويدونه، وندوة البركة الثانية عشرة للاقتصاد الإسلامي الفتوى 12/11 وقرار المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة الفتوى رقم (961)، وفتوى رقم (51) هيئة كبار العلماء بالسعودية.

* مستند أن الشركة تستثمر أموال صندوق التأمين هو عقد المضاربة المجمع على جوازه بين الفقهاء، ويترتب على ذلك ضرورة تحديد نسبة الربح بين الطرفين، واستحقاق الصندوق حصته من الربح، كما صدرت بذلك فتاوى من الهيئة الشرعية لبنك فيصل الإسلامي⁽¹³⁾، وندوة البركة الثانية عشرة فتوى رقم (11/12)، والمعيار رقم (13) بشأن المضاربة.

* مستند الالتزام بالشروط بصورة عامة، ومنها التزام الشركة بالقرض الحسن لحساب التأمين هو الالتزام بالوعد الملزم لأحد الجانبين، وهو رأي بعض الفقهاء المعتبرين، وهو رأي له مستنده من الكتاب والسنة والأثار، منها قوله تعالى: (..أوفوا بالعقود) حيث حل على كل التزام مشروع يلتزم به الشخص، والأحاديث الكثيرة الدالة على وجوب الوفاء بالعقود والعقود والوعود⁽¹⁴⁾، وقد صدرت بذلك قرارات المجمع الفقهي والهيئات الشرعية، منها قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي قرار رقم 40 - 3/5⁽¹⁵⁾ وفتوى الهيئة الشرعية لشركة التأمين الإسلامية بالأردن⁽¹⁶⁾.

* مستند أن عبء الإثبات يقع على المشترك هو تطبيق القواعد العامة للإثبات بأن البينة على المدعى، وهو الذي تدل عليه الأدلة المعتبرة من الكتاب والسنة، وأقوال أهل العلم، وقد صدرت بذلك فتاوى من الهيئة الشرعية الموحدة للبركة فتوى رقم (14/6).

* مستند جواز نوعي التأمين عموم الأدلة المذكورة في جواز التأمين، والفتاوی الصادرة عن ندوة البركة الثانية الفتوى رقم (2/9) وندوتها العاشرة الفتوى رقم (10/3/5)، وفتوى بنك دبي الإسلامي، وفيصل الإسلامي، وبيت التمويل الكويتي، ومصرف قطر الإسلامي، وشركة التأمين الإسلامية⁽¹⁷⁾.

* مستند الأحكام الخاصة بعقد التأمين هو: المبادئ العامة للعقود في الشريعة الإسلامية من عدم الغش، والتسليس، ومن الالتزام بالأوقات المحددة لتنفيذ العقد، ومن أحكام التعويض، إضافة إلى القرارات والفتاوی - المشار إليها

(13) يراجع: كتاب المضاربة في كتب المناهب الفقهية، والموسوعة الكويتية، مصطلح المضاربة.

(14) يراجع لتفصيل ذلك: مبدأ الرضا في العقود، دراسة مقارنة (2/1161) ومصادرها المعتمدة.

(15) يراجع مجلة المجمع: ع 5 (2/754-755).

(16) فتاوى التأمين ص 106.

(17) فتاوى التأمين ص 193-206.

سابقاً - الصادرة من جمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي وفتوى هيئة كبار العلماء، وفتاوی الهیئات الشرعية للبنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامي⁽¹⁸⁾.

* مستند صلاحيات الشركة هي: النظام الأساسي والوثائق التي تنظم العقد، والمبادئ العامة للعقود والشروط، والأعراف التأمينية وبعض الفتاوی الصادرة من الهیئات الشرعية.

* مستند الأحكام الخاصة بتنظيم العلاقة بين الشركة وحلقة الوثائق هو: النظام الأساسي الذي حدد عقد الوكالة سواء أكانت بأجر أم بدونه، وعقد المضاربة بالنسبة لأموالهم.

* مستند التعويض هو: النصوص العامة مثل (لا ضرر ولا ضرار)⁽¹⁹⁾ والمبادئ العامة والقواعد العامة في الفقه الإسلامي التي تقضي بالتعويض عن الأضرار الفعلية، ويعتمد الإثراء على أساس التعويض، وطبيعة العقد التعاوني القائم على التبرع، والفتاوی الصادرة عن ندوة البركة العاشرة للاقتصاد الإسلامي الفتوى رقم (3)، وفتاوی الهیئات الشرعية للبنوك الإسلامية، وشركات التأمين الإسلامي⁽²⁰⁾.

* مستند الفائض التأميني هو: طبيعة العقد القائم على التعاون، وما جرى عليه الصحابة من التهدى كما ذكره البخاري⁽²¹⁾.

* مستند انتهاء العقد هو: أن عقد التأمين عقد زمني، وبالتالي يتغير بانتهاء المدة المتفق عليها في العقد، كما هو الحال في الإجارة، وكذلك الحال عندما يتلف محل العقد فلا يبقى محل الالتزام.

(18) المرجع السابق.

(19) وهو حديث وواه مالك في الموطأ، كتاب الأنضبة ص 464 ، وأحد بسته (1/ 313 ، 5/ 527) وابن ماجه في حاشيته (284).

(20) فتاوى التأمين ص 000153

(21) فقد ترجم البخاري في صحبه - مع الفتح - (5/ 128): باب الشركة في الطعام والتهدى، والعروض، قال: (...لَا مُلِمٌ بِرِّ الْمُسْلِمِينَ فِي التَّهْدِيَةِ بِإِنْ يَأْكُلْ مَا بَعْضًا، وَهُنَّ بَعْضًا، ثُمَّ أَوْرَدَ أَحَادِيثَ تَدْلِيلٍ عَلَى ذَلِكَ قَالَ أَبْنُ حَمْرَاءَ فِي فَتْحِ الْبَارِي (5/ 129): (التهدى: بكسر التاء وفتحها: إخراج القوم نقاشيم على قدر هذه الرفقة) حيث يدفع كل واحد منهم بمقدار ما دفعه صاحبه، ولكنه قد يتفق عليه أكثر، ومع ذلك فما يتفق في الأخير يوزع عليهم إن لم يدخلوه لسفرة أخرى، وهذا هو عين الفائض، أو مثله تماماً.

ملحق (ج)

التعريفات

القسط

هو قيمة الاشتراك الذي تبرع المشترك به ويأرباحه لصالح التأمين.

مبلغ التأمين

هو ما تدفعه الشركة من أموال حساب التأمين عند وقوع الخطر المؤمن منه.

الخطر المؤمن منه

هو الحادثة المحتملة المنشورة.

التأمين التجاري

هو عقد بين مستأمين وهيئة فنية مؤمنة يقتضي أن يدفع الأول للثانية أقساطاً مالية معلومة، أو دفعه واحدة في مقابل تحملها تبعة خطر يجوز التأمين منه بأن تدفع للمستأمين، أو للمستفيد من التأمين عوضاً مالياً مقدراً إذا تحقق الخطر المؤمن منه.
المادة 747 من القانون المدني المصري، والمادة 773 من القانون المدني الكويتي، والمادة 983 من القانون المدني العراقي.

التأمين التعاوني

هو عقد تأمين جماعي يلتزم بموجبه كل مشترك بدفع مبلغ من المال على سبيل التبرع لتعويض الأضرار التي قد تصيب أيًا منهم عند تتحقق الخطر المؤمن منه.

التأمين الإسلامي

هو التأمين التعاوني الشامل لكل أنواع المخاطر والتعاون من خلال إدارة شركة متخصصة ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء. وهو بذلك مختلف عن التأمين التعاوني الذي كان يختص فئة معينة تتعرض إلى خطر كالتجار، أو البحار، أو نحوهما، كما أنه مختلف عنه في الالتزام بأحكام الشريعة، وفي بعض الأسس الفنية التي تخص الأقساط حيث كانت الأقساط في التأمين التعاوني في البداية غير محددة، ولكنها في التأمين الإسلامي المنظم أصبحت منظمة بسبب الاعتماد على الدراسات الإحصائية الدقيقة.

التأمين التكافلي البديل عن التأمين على الحياة هو التأمين في حالة الوفاة، أو العجز أو الإصابة، أو المرض: فرداً أو جماعة، وذلك بصرف مبلغ التأمين لصالح المشترك نفسه، أو المستفيد حسب الاتفاق المبرم بين الطرفين.

الفائض

هو ما يتبقى من أقساط المشتركين (المؤمنين) والاحتياطيات وعوائدهما بعد خصم جميع المصاريفات والتعويضات المدفوعة، أو التي ستدفع خلال السنة. فهذا الناتج ليس ربحاً، وإنما يسمى الفائض.

الغرر

هو ما كان مستور العاقبة، أي مجهول العاقبة، وبعبارة أخرى: ما كان على خطير الوجود وعدم، أو الحصول وعدمه⁽²³⁾.

المشترك

هو الذي يقبل بنظام التأمين التعاوني ويوقع على وثيقة التأمين ويلتزم بأثارها.
ويسمى: المؤمن، والمؤمن له، وحامل الوثيقة، (وجمعه حلة الوثائق).

حساب التأمين

هو الحساب الذي أنشأته الشركة حسب نظامها الأساسي ليودع فيه أقساط المشتركين وعوائدهما، واحتياطياتها، حيث تتكون له ذمة مالية لها غنائمها وعليها غرماء، وتمثل الشركة في كل ما يخصه.
وهذا الحساب يسمى صندوق التأمين، أو حساب حلة الوثائق، أو صندوق حلة الوثائق، أو محفظة هيئة المشتركين.

(23) يراجع: الصديق التحرير: الغرر ط. دلة البركة ص 00053